

(أَعْلَمَ، وَأَرَى^(١))

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدي إلى واحد، نحو قولك: أدخل، وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدي بها إلى اثنين نحو: ألبست زيدا ثوبا، وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدي بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما: علم و رأى وإليهما أشار بقوله:

٢٢١- إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

يعني: أن (رأى وعلم) المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلا بها قبل دخول الهمزة كقولك: أعلمت زيدا عمر فاضلا، ف (رأى وعلم) مفعول مقدم بـ (عدوا)، و (إلى ثلاثة) و (إذا) متعلقان بعد واو الضمير في (صار) عائد على (علم)، و (رأى) وأرى و (أعلم) خير (صار) والضمير في (عدوا) عائد على العرب.

ثم قال:

٢٢٢- وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمَتْ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

يعني: أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في رأى وعلم قبل دخول الهمزة إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فـ (ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (لمفعولي)، و (مطلقا) حال من الضمير المستتر في الجورور العائد على ما، وخبر ما (حققا) و (لثاني) متعلق بحققا. ثم قال:

٢٢٣- وَإِنْ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ بَلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْتَبِهُ بِهِ تَوْصِيْلًا

يعني^(٢): أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله، لأن المفعول الثاني غير الأول فهو من باب كسا وأعطى، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وهي: أَرَى، وَأَعْلَمَ، أَتَبَّأُ، وَأَخْبَرْتُ، وَأَخْبَرْتُ، وَخَبَّرْتُ، وَحَدَّثْتُ. أصل (أرى، وأعلم) رأى، وعلم المتعديتان إلى مفعولين، نحو: رأيت العلم نورا، فلما دخلت عليهما همزة التعدية (همزة النقل) زادتهما مفعولا ثالثا، نحو (أرى علي خالدا الأمر واضحا، أعلم الجندي القائد العدو قادما).

(٢) إذا كانت رأى، وعلم قبل دخول الهمزة عليهما تتعديان إلى مفعول واحد، نحو: رأى زيدُ عمرا. ف (رأى) هنا تعدت إلى مفعول واحد؛ لأنها (بصرية) ونحو: علم زيد الحق. (علم هنا تعدت إلى مفعول واحد؛ لأنها بمعنى (عرف) فإنهما في هذه الحالة تتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة التعدية، نحو: أريتُ زيدا عمرا، ونحو: أعلمتُ زيدا الحق، ولا تتعديان إلى ثلاثة مفاعيل إلا إذا كانتا تتعديان إلى مفعولين قبل دخول الهمزة عليهما.

٢٢٤- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَا

يعني: أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب (كسا) يجوز فيه الحذف اقتصارا واختصارا، ويمتنع فهي ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفهم من تشبيه بباب (كسا) أن المفعول الأول والثاني أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا، إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في (تعديا) عائد على علم العرفانية ورأى البصرية بلا همز متعلق بتعديا، والفاء جواب الشرط، و(الاثنين) و(به) متعلقان بـ (توصلا) والضمير في (به) عائد على الهمز، و(الثاني) مبتدأ وخبره (كثاني) و(في كل حكم) متعلق بـ (اثنتا) وكذلك به. ثم قال:

٢٢٥- وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأً أَخْبَرَ حَدَّثَ أَنْبَاءً كَذَلِكَ خَبَرًا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت سيويوه منها: أعلم وأرى ونبأ. وزاد أبو علي: (أنبأ)، وألحق بها السيرافي: (حدث وأخبر وخبر)، و(نبأ) مبتدأ، و(أخبر وحدث وأنبا) معطوفات عليه حذف العاطف، وخبر في المجرور قبله، و(خبر) مبتدأ، وخبره (كذلك).